ضرورات شعار «المقاومة الوطنية الممثل الشرعي والوحيد لشعب العراق»

سعد داود قرياقوس*

■ لو لم يكن شعار «المقاومة الوطنية العراقية الممثل الشرعي والوحيد لشعب العراق» مطروحا، لاستوجب طرحه واتخاذه كأحد اهم مرتكزات العمل الوطني، واعتماده شعارا مركزيا للقوى السياسية العراقية المناهضة للاحتلال. ولا نقصد في الاعتماد هنا الجانب الشكلي، بل وجوب تبنيه شعارا وطنيا ثابتا لا يقبل المساومة.

طرح هذا الشعارالوطني، لم ينطلق استجابة لدوافع حزبية او فئوية، ولا من اصرار اطراف معينة على احتكار العمل السياسي، وتجييرانجازات المقاومة، ولم تصدرفكرة الشعار عن «المقاومة العراقية الاسلامية الطابع» لاسباب مذهبية، او نتيجة لجهل «جوقة من يدعون انهم ينطقون باسم العمل المقاوم»، كما يحاول نفر يائس معزول الايحاء به، بل من ضرورة وطنية فرضتها طبيعة الصراع الوطني ضد المحتلين وحلفائهم، ونتيجة لغياب القوة المركزية الوطنية المعبرة عن مصالح شعب العراق وطموحاته خلال هذه الفترة العصيبة من تاريخ العراق.

ومن استيعاب هذه الضرورة جاء قبول شعب العراق وقواه السياسية للشعار ومضامينه، باستثناء تحفظ طرحته قوة سياسية فاعلة، واعتراضا يتيما قدمه فريق هامشي، غير مؤثر على مسار المقاومة الوطنية، وعلى سياقات العمل السياسي العراقي، حيث طالب هذا الفريق بالتخلي عن الشعار ونبذه، دون تقديم مبررات منطقية ومقبولة، باستثناء فذلكات لفظية وتنظير ساذج، وطروحات لا يمكن تصنيفها الا في باب الترف الفكري.

قبل عرض التحفظ والاعتراض ودوافعهما، وتثبيت ضرورة الشعاروسلامته الوطنية، لا بد من التاكيد على حقيقة مفادها ان المقاومة الوطنية العراقية لم، ولن تطالب اي طرف، عراقيا كان، عربيا ام اجنبيا، بالاعتراف بها وبشرعيتها، فشرعية المقاومة ومشروعيتها مستمدة من مقومات وطنية واخلاقية وقانونية مسلم بها، ومن اهدافها المشروعة النبيلة، ومن تمثيلها للمصلحة الجمعية لشعب العراق. هذه الشرعية امر مسلم به كما اسلفنا، وثابت وطني لن تهزه وسائل التضليل والخداع، ومقالات الباحثين عن دور سياسي بأي ثمن او كلف.

لقد ابدت بعض الاطراف الوطنية تحفظات جزئية على الشعار، لعل اهمها تلك التي طرحتها هيئة علماء المسلمين. تحفظ الهيئة وان كنا لا نتفق مع مضمونه، يبقى تحفظا مشروعا ومفهوما وصادرا عن مؤسسة سياسية ذات شرعية وطنية محسومة، ولها دور فاعل في مناهضة الاحتلال، وقدمت تضحيات جسيمة جراء موقفها الوطني الصلب. الهيئة قبلت مبدأ اعتبارالمقاومة الوطنية ممثلا شرعيا لشعب العراق خلال المرحلة الراهنة، لكنها ابدت تحفظها على حصر صفة تمثيل شعب العراق بفصائل المقاومة، واقترحت مشاركة القوى السياسية الاساسية المناهضة للاحتلال لفصائل المقاومة مسؤولية وشرف تمثيل شعب العراق. واذا كانت تحفظات الهئية مشروعة ومفهومة كونها صادرة عن قوة سياسية حقيقية متواجدة على ارض الوطن، تواجه وبشكل يومي فوهات مدافع المحتلين، واسلحة العصابات الطائفية والعنصرية التابعة لاحزاب باعة الوطن، فان مطالبة «التيار الوطني الديمقراطي» وامينه العام، في التخلي عن هذا الشعار، وطرحه شكوكا وتساؤلات حول مشروعية المقاومة الوطنية وشرعيتها، لا تحمل اي قدر من المشروعية والموضوعية. طروحات اقل ما يمكن ان توصف به، بانها مطالبات غير منطقية ومتناقضة مع ضرورات المرحلة، ولا تنسجم مع حجم ومساهمة «التيار» في فعاليات المقاومة الوطنية، ونشاطات الجبهة المناهضة للاحتلال، ويبقى في افضل حالاته تنظيما صغيرا لا يملك قواعد او حضورا سياسيا داخل الوطن.

الغريب ان موقف «التيار» من الشعار ومن شرعية المقاومة الوطنية يسير في اتجاه معاكس لانسيابية تيار الوطن، وينسجم كليا مع موقف سلطة الاحتلال ومواقف الاحزاب العميلة من موضوعة مشروعية المقاومة وتمثيلها لشعب العراق!!

لن نهدر وقتا في مناقشة طروحات «التيارالوطني الديمقراطي» وامينه العام المتعلقة في نبذ الشعار، ونفيهم لمشروعية المقاومة الوطنية، لكون الطروحات المقدمة لا تستحق المناقشة، طروحات انتقائية لا تخلو من ابعاد طائفية، ولان شرعية المقاومة غدت امرا محسوما في قلوب وضمائر شعب العراق بعد اكثر من ثلاث سنوات لأروع جهد مقاتل في التاريخ الحديث، وبعد ان نجحت فصائل المقاومة في تكبيد المحتلين وحلفائهم خسائر مادية وبشرية جسيمة، وتعطيل جميع المشاريع السياسية للاحتلال. لكننا نود ان نتعرض للدوافع الحقيقية لرفضهم اعتبارالمقاومة الوطنية العراقية ممثلا شرعيا وحيدا لشعب العراق، ومصادرتهم النظرية لمشروعية المقاومة الوطنية.

فلماذا الاعتراض ولماذا الرفض؟

رفض «التيار الوطني الديقراطي» وامينه مستند على جملة من العوامل المتداخلة، من ضمنها النقص في استيعاب معادلة الاحتلال والمقاومة رغم بساطتهما، احقاد سياسية موروثة ومزمنة، نرجسية مفرطة تتجاوز الحد الطبيعي للصفة، بالاضافة الى حسابات سياسية انانية ضيقة قائمة على الرغبة في عدم غلق الفرص المستقبلية للانخراط في العملية السياسية، ومغازلة التيارالصدري،

والمراهنة على تيار ذي الخطاب السياسي المتخلف، لا يملك مشروعا وطنيا، وساهم مساهمة فعالة في تصعيد الاستقطاب الطائفي في العراق المحتل، ونشر الفوضى والدمار في مدينة بغداد وضواحيها ومدن العراق الجنوبية.

لن نجانب الصواب اذا ما طرحنا بان هذا الموقف السلبي للتيار من الشعار يشكل امتدادا لخطابهم السياسي المعادي لنضال حزب البعث العربي الاشتراكي، ودوره الفعال في المقاومة الوطنية، وموقفهم المعادي لفصائل المقاومة الاسلامية المرتكزة على الجانب الجهادي، ولا سيما تلك الفاعلة في مناطق بعقوبة وشمال وغرب بغداد. عقدة «التيار» ترتبط جذورها في حقيقة ان عددا من الكتاب البعثيين، وعددا من رفاقهم المنتمين الى حركات سياسية اخرى تختلف توجهاتهم مع توجهات وتطلعات نجوم «التيار»، كانوا في مقدمة طارحي شعار المقاومة الوطنية ممثلا شرعيا وحيدا لشعب العراق لاسباب وضرورات وطنية سنأتي على ذكرها. هذا الطرح والاصرار على تبني الشعار، حرفت دوافعه من قبل كاتبي «التيار»، فقدموه كمحاولة لاحتكار المقاومة، وسعي لمصادرة الخيارات السياسية الاخرى المطروحة على الساحة سواء خلال المرحلة الحالية او مرحلة ما بعد النصر. هنا لا بد وان نؤكد بان هذه التفسيرات لا تستند الى اية ادلة، ولا تتعدى كونها تكهنات محرفة. فبيانات حزب البعث العربي الاشتراكي، وكتابات الرفاق البعثيين لا تتضمن ما يشير الى احتكارالفعل المقاوم، او تعكس رغبة الهيمنة على العمل السياسي الوطني، بل على العكس من ذلك تماما.

مع ايماننا بان دعوة «التيار الوطني الديمقراطي» لنبذ شعار المقاومة الممثل الشرعي والوحيد، او نفيهم لشرعية المقاومة، او مشروعيتها، دعوات فاشلة ومحدودة التأثير ولن تلقى سوى الرفض والاستهجان، الا اننا نود ان نبين وبكل وضوح وبساطة سلامة وضرورة شعار المقاومة ممثلا شرعيا وحيدا لشعب العراق.

ما هي الضرورات الوطنية لشعار المقاومة الوطنية ممثلا شرعيا وحيدا لشعب العراق؟

هنالك جملة من الضرورات الوطنية التي دفعت الاطراف الوطنية للمطالبة باتخاذ الشعار، شعارا مركزيا لشعب العراق وقواه السياسية الوطنية خلال المرحلة الراهنة.

اولا: ان حصر صفة تمثيل شعب العراق بالمقاومة الوطنية العراقية ضرورة وطنية تفرضها طبيعة المرحلة وسياقات مجابهة الاحتلال في ظل انعدام الموقف السياسي الوطني الموحد، وتصاعد وتيرة الاستقطاب الطائفي. لقد قاد الاحتلال الامريكي العراق الى وضع سياسي شاذ ومرتبك، وتغييب مؤسسات الدولة الوطنية المركزية، واحلال تركيبة هجينة متكونة من احزاب وحركات هامشية ناقصة الشرعية الوطنية. ومن البديهي ان يكون شعب العراق خلال هذه المرحلة المضطربة في حاجة الى جهة مركزية قادرة على استرداد سيادته وتحافظ على مصالحه الوطنية، جهة قادرة على تهيئة العوامل والمستلزمات المطلوبة لاعادة بناء الدولة والمجتمع العراقي الحر والمزدهر على اسس وطنية سليمة، او على تلك التي سيحددها ممثلو شعب العراق المنتخبين عن طريق صناديق الاقتراع بعد دحر الاحتلال ومؤسساته.

من هي الجهة التي تملك الاهلية الوطنية لتمثيل شعب العراق خلال هذه المرحلة؟

لن يختلف معنا من يؤمن بالعراق الحر الموحد بانه، نظرا لعدم وجود جهة منتخبة عن شعب العراق في شكل مباشر وحر وبعيد عن مخطط الاحتلال وسطوته، فان المقاومة الوطنية العراقية هي الجهة الوحيدة التي تملك الاهلية الوطنية والقدرة على ضمان حقوق شعب العراق وقادرة على اتخاذ القرارات السياسية التي تضمن مصالحه سواء خلال مرحلة التحرير او مرحلة ما بعد اندحار قوات الاحتلال.

ثانيا: ان مراجعة متأنية لمواقف الاحزاب السياسية العاملة في العراق، هنا لا نقصد الاحزاب العميلة المتحالفة مع الاحتلال، بل تلك التي انبثقت بعد استباحة الوطن، سواء برعاية سلطة الاحتلال ودعمه ام تلك الرافظة للاحتلال، ستقودنا الى حقيقة بان معظم تلك الحركات لا تملك مشروعا وطنيا معبرا عن المصلحة الجمعية لشعب العراق، بل ان مقتربها في مناهضة الاحتلال يستند للاسف على عناصر وسياقات فئوية.

من اهم سمات المقاومة الوطنية انها تقدم لشعب العراق وقواه الوطنية المناهضة للاحتلال خيارا سياسيا موحدا لشعب العراق، وقاسما مشتركا تلتقي على اهميته وضرورته جميع مكونات شعب العراق وقواه المناهضة للاحتلال. وعلى الرغم من وجود تباين في سياقات عمل تلك القوى وبرامجها، وعلى الرغم من تباين مواقف واراء وتوجهات ابناء شعب العراق تجاه العديد من القضايا الوطنية، الا ان هنالك اتفاقا عاما على حق المقاومة وضرورتها، وهنالك التفاف كبير حول المقاومة وبرنامجها. فالمقاومة اذن المقاومة الوطنية توفر لشعب العراق عاملا موحدا في ظل سيادة الفكر الفئوي، وانتعاش التشرذم الطائفي والعرقي.

ثالثا: ان قبول الشعار ينسجم مع مبدا المساواة بين الحقوق والواجبات، ولا اعتقد بان هنالك معيارا لقياس الوطنية اكثر قبولا ومنطقية من معيار العطاء الوطني، ولن يختلف معنا اي منصف بان التضحية في النفس والمخاطرة في مواجهة بطش وارهاب الاحتلال ومقارعته عسكريا تشكل اعلى درجات التضحية. ومن هنا فان المعيار الوحيد وفقا لقناعتنا وايماننا، لمصداقية اية حركة سياسية عراقية خلال هذه المرحلة، هي مساهمة تلك الحركة او الفصيل في الفعل المقاوم.

ومن الطبيعي ان تتوازن حقوق الفصائل السياسية مع واجباتها الوطنية ودورها في الفعل المقاوم. فمن لا مساهمة له في فعاليات المقاومة لا يحق له تمثيل المقاومة وشعب العراق. ومن هنا كان خلافنا مع جميع القوى والشخصيات التي قدمت مبادرات جماعية او فردية لانهاء الاحتلال بعيدا عن قيادة المقاومة ومباركتها. قد يطرح البعض بان للمقاومة صيغا متعددة، ولا تقتصر على الجهد المقاوم، وقد يطرحون بان العمل السياسي المناهض خارج حدود الوطن، وان قوة وفعالية القلم لا تقلان تاثيرا عن البندقية في هزيمة الاحتلال. نعم، للعمل السياسي، وللقلم دور واهمية لا يمكن انكارهما، ولكن دور الحركات السياسية، ودور كتاب المقاومة الذين يكتبون من خارج الوطن (بما فيها مساهمات كاتب هذه السطور) لا يمكن ان تقاس مهما بلغت قيمتها الوطنية بسخاء وعطاء وتضحيات المقاتلين ومساهماتهم الكريمة في الدفاع عن عزة الوطن وكرامته. فمن الاجحاف والظلم ان تتساوى جهود المقاتلين بجهود داعميهم عن بعد، ومن الخطأ ايضا مساواة حقوق المقاتلين بحق داعميهم سياسيا.

رابعا: ان منح فصائل المقاومة حق تمثيل شعب العراق حصرا، يوفر لشعب العراق صمام امان، يحول دون نجاح سماسرة السياسة، والمتاجرين في دماء العراقيين، وقناصي الفرص في تنفيذ اتفاقاتهم مع القوى المعادية للعراق، وتمنع مصادرة حقوق شعب العراق وجهود القوى التي ضحت في الذود عن الوطن وعزته وكرامته، وتمنع وصول عناصر مستعدة لمقايضة الوطن مقابل تحقيق احلامها المريضة في حكم العراق الى مراكز اتخاذ القرار.

مما تقدم، فان شرعية المقاومة وسماتها الوطنية، ودورها في التصدي لمشروع الاحتلال بكل شجاعة ورجولة، تفرض ضرورة قبول شعار المقاومة الوطنية ممثلا شرعيا وحيدا لشعب العراق.

وان طرح هذا الشعار وتبنيه لا يشكلان اقصاء لاي خيار او اجتهاد وطني، ولا يعكسان رغبة قوى معينة في احتكارالفعل المقاوم، والهيمنة على القرارالسياسي الوطني العراقي والانفراد به.

قد يكون من المهم ان نذكرالمغردين خارج السرب الوطني، ان ساحة مواجهة الاحتلال عسكريا مفتوحة امام جميع القوى السياسية ولا سيما تلك التي تزايد على مساهمة الاخرين، ودورهم في المقاومة الوطنية وقيادتها. فلينزل رافضو الشعار والمشككون في شرعية المقاومة العراقية ومشروعيتها الى ساحة المواجهة، وخاصة المتبجحين منهم في تاثيرهم الكبير على عشائرجنوبية معينة، لينزلوا الى ساحة المجابهة ولو بمقاتل واحد، وليقدموا تضحيات توازي تضحيات البعثيين ورفاقهم من الفصائل الوطنية والقومية والاسلامية الاخرى، وليفرضوا علينا مطاليبهم بعد ذلك.

ليكن شعار المقاومة الوطنية ممثلا شرعيا وحيدا لشعب العراق خلال المرحلة الراهنة الراية الاكثر اخفاقا في سماء العراق المقاوم. لانه شعار ضروري وصائب سنقاتل من اجل ابرازه وديمومته.

* استاذ في قسم الاقتصاد
جامعة اوتاوا
كندا
kiryakos@uottawa.ca

«التحالف الرباعي» في البحرين: من تحالف المقاطعة الى تفكك المشاركة

عبدالرحيم القلماني *

■ تموج الساحة السياسية في البحرين باحداث وتطورات متلاحقة في ضوء اعلان جمعيتي «الوفاق» و«وعد» مشاركتهما في الانتخابات النيابية المقبلة التي ستجري خلال العام الجاري، فيما تستعد جمعيتا «العمل الاسلامي» و«التجمع القومي» خلال الفترة القصيرة المقبلة لاتخاذ نفس القرار.

الجمعيات الاربع التي تشكل ما يسمى بـ«التحالف الرباعي» الذي اعلن مقاطعة الانتخابات الماضية عام 2002 بدعوى عدم الاعتراف بالدستور المعدل باتت مجمعة الآن على ضرورة تصحيح الوضع السابق بعدما اكتشفت فداحة تبني خيار المقاطعة واضراره المتوالية، فعلى سبيل المثال اعتبرت ورقة عمل «وفاقية» ان القوى المحلية والخارجية لم تعد تعير اهتماما للحديث عن شرعية الدستور وتعديله، فقد انخرطت التيارات السياسية في العملية الديمقراطية، واجمع العالم على نجاح وفعالية المشروع الاصلاحي.. وفي الوقت ذاته فقدت التيارات المقاطعة ارضية خصبة من اجل تنمية علاقاتها الداخلية والخارجية باعتبار ان المجلس النيابي يشكل اداة قوة اضافية، ووسيلة من وسائل الضغط والتغيير ولا معنى لعدم استغلالها بحجة انها ليست تامة او كاملة.

هذا الموقف المغاير للتحالف عن طروحاته السابقة، يطرح تساؤلا جوهريا.. هل سيصمد «التحالف الرباعي» الذي تمحور حول فكرة المقاطعة في زمن المشاركة والتنافس البرلماني؟ وهل يمكن ان يبقى ذلك التجمع على اولوياته وفق المعطيات الجديدة على المستويين الداخلي والخارجي؟

هناك رايان في تلك المسالة، الاول: يفترض ان التحالف استنفد اهدافه بعد قرار المشاركة ولا بد من تطوير صيغته ودوره اذا رغبت الجمعيات الاربع في استمرار التنسيق فيما بينها، والراي الآخر يرى ان هذا التحالف لم يكن يوما تحالفا بالمعنى الدقيق للكلمة وانما حدث نوع من التوافق حول مسألة معينة انتهى الغرض منها.. ومن ثم برزت الاختلافات والصراعات بين القوى السياسية المنضوية تحت لوائه عند اول اختبار حقيقي.

وفي تقديري، فان «التحالف الرباعي» الذي ظل يترنح طيلة السنوات الاربع الماضية مع كل موقف او حادث يثبت قدرة المؤسسات الدستورية على القيام بالمسؤوليات المنوطة بها، واستمرار البرلمان في اداء مهامه الوطنية.. يرجح ان يتم الاعلان عن تفككه ووفاته خلال المرحلة القادمة، وذلك لعدة اسباب:

اولها: زيادة حدة الاختلافات القائمة بين الجمعيات الاربع فيما يتعلق باختيار قوائم المرشحين والتنافس المحموم على الدوائر الانتخابية للحصول على اكبر عدد ممكن من المقاعد البرلمانية، فعلى الرغم من تاكيد الامين العام للوفاق في نهاية العام الماضي على اهمية التنسيق مع جمعيات التحالف بشأن مرشحي الدوائر الانتخابية قائلا: «ان الوفاق لن تدير ظهرها لحلفائها في الانتخابات البلدية او النيابية اذا قررت المشاركة، وانها تخطط الى دعم هؤلاء الحلفاء، ومحاولة ايصالهم الى المجالس المختلفة»، الا انه عاد وحنث بوعوده معلنا يوم 2006/6/16 بان الدوائر الانتخابية التي تشكل فيها جمعيته اغلبية كاسحة ستمنح فيها الاولوية لمرشحيها، وان الجمعية لن تتنازل عن مقاعد مضمونة لها في الانتخابات البلدية او النيابية.. ومن هذا المنطلق اصرت «الوفاق» على عدم التنازل عن بعض الدوائر او حتى دعم مرشحي الجمعيات الثلاث الاخرى كما حدث عندما رفضت طلب «العمل الاسلامي» دعم مرشحها في دائرة «خامسة المحرق» ذات الاغلبية الوفاقية.

ثانيهما: تضارب مواقف جمعيات «التحالف الرباعي» بشان التعامل مع مؤسسات الدولة الرسمية، الامر الذي برز حول مبدأ تعيين ممثلين لتلك الجمعيات في مجلس الشورى، وذلك بعد توقعات باتخاذ الدولة مثل هذه الخطوة لدعم مشاركة القوى المقاطعة في الحياة السياسية، فقد اعتبرت «الوفاق» ان دخول المجلس هو احدى الادوات السياسية التي يجب ان تُستثمر.. كما ارتات «العمل الاسلامي» ان حدوث مثل هذا الامر سيعتبر خطوة ايجابية في نظرة الحكومة للمعارضة، بينما رفضت «وعد» مبدأ التعيين في المجلس بصلاحياته الحالية، مهددة بتقديم أي من اعضائها للمساءلة امام اللجنة المركزية في حال قبوله المنصب.

ثالثهما: تفاقم الاختلافات الايديولوجية والعقائدية بين جمعيات التحالف بشكل علني فقد آثر «التجمع القومي» الابتعاد عن التحالف جراء ميوعة موقف «الوفاق» مما يحدث في العراق من انتهاكات ضد المواطنين على ايدي قوات الاحتلال الامريكي، ومطالبة الاخيرة بعزل احد اعضاء التجمع لتهجمه على مرجعية السيستاني.. ولم تكد تمر هذه الازمة حتى لاحت في الافق ازمة اكثر ضراوة عندما كشف تقرير رسمي صدر عن مكتب الديمقراطية وحقوق الانسان والعمل التابع لوزارة الخارجية الامريكية تحت عنوان «سجل الدعم الامريكي لحقوق الانسان والديمقراطية لعام 2005» عن قيام الولايات المتحدة بلعب دور في تسجيل عدد من جمعيات التحالف تحت مظلة قانون الجمعيات السياسية، مبينا ان واشنطن حثت تلك الجمعيات على التسجيل في القانون الجديد بهدف اشراكها في العملية السياسية ومن ثم جاء قرار المشاركة في هذا السياق.

رابعهما: تدني درجة التنسيق بين الجمعيات الاربع الى وضع غير مألوف بسبب طغيان الانتهازية السياسية لدى البعض حيث ترجح دوائر مطلعة نشوب خلافات مستحكمة بين هذه الجمعيات نتيجة اشتداد الخلاف الديني/ الليبرالي فيما بينها بشأن ملفات متفجرة كقانون الاحوال الشخصية، وتطبيق الشريعة الاسلامية وغيرها من الملفات العالقة التي تتصدر مقدمة العمل السياسي.

ويجمع المراقبون والمحللون على ان «التحالف الرباعي» الذي جمع فرقاء العمل السياسي كلا حسب غاياته واهدافه، عليه التغلب على هذه الاشكاليات الاساسية قبل الحديث عن توسيعه وتطوير آلياته، فالمؤكد ان ما حدث بين هذه الجمعيات هو «زواج مصلحة» استنفد مبررات وجوده واهليته وبات واضحا ان «الوفاق» على وجه الخصوص لن تقبل ان يشاركها احد كعكة الدوائر كما انها لن ترفض اية تحالفات مع جهات اخرى خارج نطاق التحالف طالما ان الامور تسير في الاتجاه المرغوب فيه.. وفي المقابل لن تملك الجمعيات الثلاث الاخرى سوى انتظار ما سوف تسفر عنه الاحداث القادمة، وستحاول جاهدة تمرير عدد من مرشحيها الى البرلمان القادم بعيدا عن «الوفاق» لتثبت انها ما زالت مؤثرة على الساحة.

وبعيدا عن المهاترات السياسية العبثية من هذا الطرف او ذاك، فان القوى السياسية كافة وبمختلف اطيافها ومهما كانت الخلافات التي بينها، مطالبة اليوم بتاسيس عمل وطني ملتزم وفق الثوابت الدستورية، يراعي في المقام الاول مصلحة الوطن والمواطن الذي ينتظر ان يتحسن مستواه المعيشي، وان ينعم بممارسة ديمقراطية سليمة ومتوازنة.

* كاتب من البحرين

جيل التغيير القادم في مصر

د. مصطفى عبد العال*

■ منذ ان بدات حركات الاحتجاج تظهر على السطح في مصر المحروسة وهناك تساؤل اساسي يطرح نفسه على كل المهتمين والمهمومين، هذا التساؤل مفاده كيف يمكن للتيارات السياسية الهشة والمغلقه على ذواتها ان تتواصل ومن ثم تبلور توجها عاما يدفع بها الى موقع اكثر تقدما وتاثيرا من مجرد الصياح الذي يخفت ويضمحل مع مرور الزمن، وبالرغم من ضرورة هذا التواصل الا انه كلما ظهرت دعوة لرص الصفوف كلما انتابتني الهواجس فمصر التي كم بها من مضحكات، بها ايضا تيارات وافراد تراهم يتحدثون عن الوحدة والاتحاد والنقاء الثوري وحرقة القلب بينما هم مجرد بيادق في يد اجهزة الامن الشرسة والمتوحشة توجهها لتفتيت وسحق اي حراك وطني حقيقي عبر اليات مركبة تبدأ بتمييع القضايا وتصل الى التاكيد على انهم شاهدوا وبأم اعينهم هذا الناشط السياسي او ذاك المدافع عن حقوق الانسان وهو يقبض شيكا من السفير الاسرائيلي في القاهرة، كل هذا في اطار مطالبتهم للرئيس الذي هو بريء تماما من اي انتهاكات تقوم بها اجهزته، يطالبونه بضرب الفساد ودعم القضايا الوطنية والقومية والوقوف في وجه الارهاب والعملاء المندسين داخل الصف الوطني الذي يقف هو في مقدمته من اجل تحقيق الرخاء والاستقرار والوحدة العربية وهزيمة اسرائيل واعوانها في الداخل والخارج، فاذا ما اضفنا الى هؤلاء الافراد والتيارات قدرة النظام على البطش بمعارضيه وكسر ارادتهم وغسل ادمغة الناس عبر اعلام فاشي يحول المواطنين الى قطيع من الكائنات العاجزة عن التقاط الانفاس، هذه المحصلة تنتج واقعا فاسدا يعمق حالة التشرذم داخل صفوف الحركات الاحتجاجية بشكل قد يدفع بالبعض مثلنا الى الشعور باستحالة ان يتغير الواقع او ان تنجح تلك الحركات في منع التدهور الحادث في مصر على كل المستويات، من عمق هذا الشاب يأتي بصيص من ضوء عبر ما نشره احد شباب المدونين على موقعه بعد الافراج عنه من اعتقال دام ما يقرب من شهرين لانه كان يتظاهر تأييدا للقضاء، والامل لم يأت لانهم افرجوا عنه بل جاء مما كتبه ونشره على موقعه بعد هذا الافراج، فالشاب على ما يبدو ابن لزوجين يساريين وفرا له تعليما جعله يتقن اللغة الانكليزيه بشكل قد يكون افضل من اتقانه للعربية حتى وان لم تتأثر عربيته بذلك، هذا الشاب من فهمي لكتاباته يمكن تصوره كأحد ابناء (الحداثة الغربيه) التي تطرح الكثير من الرؤى والمفاهيم حول الكون والوجود والعلاقات الانسانية بشكل قد يعجز اغلب المواطنين عن فهمه او تصور وجوده او حتى القبول به، نعود الى ما كتبه الشاب بعد الافراج عنه وهو بالمناسبة مكتوب باللغة الانكليزية الا انه يبدأ وينتهي بكلمات الشاعر الفلسطيني توفيق زياد:

اناديكم.. اشد على اياديكم
وابوس الارض تحت نعالكم
واقول افديكم

تلك الكلمات التي صاغها الشاعر ليعبر عن احترامه واجلاله للمناضلين الصامدين في وجه الفاشية الاسرائيلية يضعها الكاتب الشاب كمدخل لحديثه عن الاخوان المسلمين في مصر وخصوصا الشباب منهم الذين التقاهم في المعتقل اثناء وجوده فيه، والملفت للانتباه فيما يكتبه انه يتخطى وبوضوح حالة التقوقع التي تعاني منها حركات الاحتجاج في مصر رغم كل ما طرأ عليها من تطوير، فجماعة كفايه اصبحت مثل باقي التيارات تتحدث عن اعضائها كما لو ان الوطن لا يحتوي غيرهم تماما مثلهم مثل الاخوان او الوفديين، فمناضلوهم هم المناضلون بالف لام التعريف ومعتقلوهم كذلك هم المعتقلون وغيرهم اما انهم غير موجودين او مشكوك في معنى نضالهم او مبررات اعتقالهم. عبر هذا الواقع المزري يخرج الشاب من المعتقل ليقول: ان الحديث عن الافراج عن باقي المعتقلين لا يجب ان يظل دائرا حول هؤلاء الثلاثين او الخمسين شابا الذين اختطفتهم اجهزة الامن من المظاهرات ـ وجلهم من التيار الذي ينتمي اليه الشاب ـ بل يجب ان نتحدث ايضا عن الستمائة معتقل من الاخوان فالجميع ايا كانت انتماءاتهم السياسية جزء من حركة النضال المصري التي تعاني من البطش السلطوي. فها هو البطش الذي اريد منه كسر ارادة الجميع قد تحول الى منشط لوعي المعتقلين ومن ثم لوعي الناس في عمومهم بان الاختلاف في الرؤي لا يجب ان يؤدي حتما كما كان عليه الحال الى ترد في فهم المبادئ الاولية للكرامة الانسانية، فاذا كانت نخبنا الموقره تجتر مقولة فولتير وغيره عن انني قد اعارض رايك الا انني مستعد ان اموت من اجل حقك في التعبير عن هذا الراي، هذا الاجترار الفارغ تحول الى واقع افرزته تجربة الاعتقال وتجلى فيما كتبه هذا الشاب.

فهل يمكننا ان نحلم بان يكون غباء السلطة وتوحشها هما الطريق لتجميع صفوف الاحتجاج في مصر بعد ان ضاع هذا الطريق من كل المحتجين؟

عله يكون كذلك لتتحقق مرة اخرى تلك المقولة العربية رب ضارة نافعة، فتكون ايام الاعتقال التي حفرت في ذاكرة علاء سيف صورا مفزعة نقطة انطلاق لتعبيد الطريق امام قوى الخلاص في مصر التي يبدو ان جيلها قد ولد في مصر وبدأ وعيه وساعده يدفعان بالامل الى شرايين الوطن التي اصابها الانسداد.

* كاتب من مصر يقيم في لندن

قراءة في الخارطة الطائفية السورية: المسلمون السنة

د. محمد عجلاني*

■ يشكل المسلمون السنة اكثر من سبعين بالمئة من الشعب السوري، ويعتمدون القرآن الكريم والاحاديث النبوية كمرجع ديني لهم، ويتوزعون جغرافيا بين المدن والارياف، ولكن النسبة الغالبة منهم سكنت المدن واثرت في حياة المدينة ونشاطها، وتفضل النسبة الكبيرة العمل بالتجارة والمهن الحرفية ما عدا بعض العائلات التي اشتهرت بالعمل السياسي ان كان في دمشق كعائلة القوتلي ومردم بك والعجلاني، وفي حمص عائلة الاتاسي، وفي حماه آل العظم، وفي حلب الجابري والكيخيا.

المسلمون السنة على عكس الطوائف الدينية الاخرى ليس لهم مراجع دينية او مؤسسة دينية بالمعنى الفقهي والتراتيب الدينية كالتي هي موجودة لدى اخوانهم الشيعة او الطوائف الدينية الاخرى من حسينيات واحواز ومجالس ملة.. الخ. والامام عند السنة هو امام له وظيفة دينية يؤم المصلين ولا يلعب اي دور قيادي او سياسي كما هو موجود لدى الشيعة.

وليس للمسلمين السنة في سورية جذور قومية واحدة، وانما هناك اسلام سنة اتوا في تركيا ومن البانيا والشيشان ودول عربية اخرى كالجزائر وليبيا واسماؤهم تدل عليهم، ولكنهم انصهروا في البوتقة السورية، وفي دمشق اجمل احيائها يدعى حي المهاجرين.

اما من الناحية السياسية، فقد لعبت عائلات سنية كبيرة وخاصة في المدن الكبرى كدمشق وحلب وحمص واللاذقية ادوارا كبيرة في الحياة السياسية السورية المعاصرة ووصلت الى اعلى المناصب بدون ان تشكل اي عصبية بالمعنى التام للعصبية ولم تنشىء احزابا او هيئات دينية او طائفية او حتى ميليشيات عسكرية لحماية وديمومة حكمها.

اما من حيث الانتماء السياسي او الايديولوجي، فان نسبة كبيرة من المسلمين السنة في سورية ايدت الخط الناصري وحتى في داخل الجيش، فقد حاولت مجموعة من الضباط السنة اعادة الوحدة مع مصر ولكن البعثيين احبطوا هذه المحاولة في عام 1963.

اما من حيث علاقة الطائفة السنية بالطوائف الاخرى فكان هناك جهل كبير لدى ابناء هذه الطائفة بعادات وتقاليد وديانات الطوائف الاخرى، وحتى في التركيبة الاجتماعية والانتربولوجية لهذه الطوائف، ولذلك لم يكن وصول حافظ الاسد ابي الطائفة العلوية الى الحكم بمثابة انتصار او بداية نفوذ لعصبية على عصبية اخرى، لان السنة في سورية لم يشكلوا عصبية حاكمة كما في العراق، حيث سيطروا على مفاصل الدولة العراقية منذ بداية نشأتها. ولم يكن لديهم قوة سياسية ومالية كما هو الحال في لبنان، كان لدى بعض العائلات او الشرائح الاجتماعية المحددة التي توارثت الاراضي عن الاقطاع التركي بعض الثروة والنفوذ واستخدمتهما لصالح السلطة السياسية، ولكن تم ذلك خلال فترات قصيرة، ولم شكل ابدا عصبية سياسية بالمعنى الخلدوني للكلمة.

وكانت هناك خلافات حادة بين عائلات مدينتي دمشق وحلب..

بل اقول بان حافظ الاسد وصل الى الحكم عن طريق حزب البعث وبفضل ترشيح زملائه السنة له من محمود الايوبي الى عدنان البغجائي وانتهاء بالمرحوم جمال الاتاسي، اذن لم يكن كما صور للبعض ان وصول حافظ الاسد الى الحكم هو بمثابة معجزة لسورية، او انتصار كبير، بل كان يمكن ان يتم الامر عن طريق التنافس الحزبي والتعددية الديمقراطية لولا انقلاب الثامن من اذار (مارس) عام 1963، وانتهاء المرحلة التعددية والحزبية في سورية.

اما من حيث علاقة المسلمين السنة بالتيار الاسلامي، فيجب ان نضع الامور هنا ايضا في نصابها التاريخي والسوسيولوجي وفي اطار الظروف التي حكمت تاريخ التطور السياسي لهذا البلد، ولنبدأ بحركة الاخوان المسلمين التي بدأت تنمو في المدن وهي اولا ظاهرة مدنية وفي احياء المدن الكبرى التقليدية، ولكن قياداتها في الستينات كانوا من الاشخاص المعتدلين دينيا وفكريا وهم ابناء شيوخ تقليديين او طرق دينية، ولم تلجأ كما هو عليه الحال في مصر في الستينيات وقبلها الى عمليات الاغتيال السياسي، من اغتيال علي ماهر الى النقراشي الى تكفير المجتمع المصري كما فعل الشيخ الديني السيد قطب، بل على العكس من ذلك تماما، ففي كتابات وممارسات القيادات الاسلامية السورية في الستينيات كثير من الاعتدال في المواقف والتسامح، وما كتاب الشيخ السباعي الذي زاوج بين الاشتراكية الناصرية والاسلام الا بمثابة دليل واضح على ذلك، هذا لا ينفي ان الاسلام السني في حماه لم يرافق موجة الاعتدال والانفتاح على الاخرين بل ودخل في صراع مفتوح مع السلطة منذ فترة تسلم البعث الحكم عن طريق الانقلاب.

ولم تنل الحركات الاسلامية في سورية في الستينيات دعما كبيرا من ابناء الطائفة السنية التي كان توجهها وحدويا قوميا ناصريا، وما حصل في الثمانينات من عنف اسلامي وعنف اخر مضاد من طرف الحكومة لم يكن الا نتيجة لتشويه حصل في التركيبة السياسية والعقلية والفكرية لسورية، وبالاحرى ما حصل في سورية في الثمانينات كان عبارة عن ثورة المدن المهمشة وطبقتها التجارية والصناعية ضد دمشق وطبقتها النخبوية، في الثمانينات كان هناك انقلاب على حركة الاخوان المسلمين التقليدية وعلى تيارها المعتدل في سورية.

وظهور عدنان عقله وهو عبارة عن زرقاوي سورية في ذلك الوقت وتكفيره للعلويين لم يكن الا تكملة لهذا التشويه الفكري والثقافي، وهذا نتيجة حتمية وسيحصل في اي نظام شمولي يلغي الفكر والحوار والعقل ليصبح التطرف والاستئصال سيدي المواقف.

سورية وبالاخص الش